

Distr.: General
27 April 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والخمسون

19 حزيران/يونيه - 14 تموز/يوليه 2023

البندان 2 و6 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

الاستعراض الدوري الشامل

عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بمقرر مجلس حقوق الإنسان 119/17، الذي طلب فيه المجلس إلى الأمانة تقديم تحديث سنوي خطي عن عمليات صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل وعن الموارد المتاحة له. وقد أُعد التقرير بالتشاور مع مجلس أمناء صندوق التبرعات ويتضمن لمحة عامة عن المساهمات والنفقات، إلى جانب وصف للأنشطة الممولة والنتائج المحققة منذ تقديم التقرير السابق^(١).

وبالنظر إلى تداخل بدء الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، مع الذكرى السنوية الخامسة عشرة لإنشاء صندوق التبرعات بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 17/6، تحدد المفوضية السامية كيفية إدماج الاستفادة من الصندوق في المبادرات الأوسع نطاقاً التي تنفذها المفوضية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل. ويستعرض التقرير أيضاً المبادرات المتخذة للاحتفال بالذكرى السنوية لإنشاء صندوق التبرعات ويحلل فرص تعزيز الدعم المقدم من الصندوق خلال الجولة الرابعة والتحديات التي يواجهها، بما في ذلك عن طريق تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 30/51.



أولاً - مقدمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 17/6، إلى الأمين العام أن ينشئ صندوق تبرعات لتقديم المساعدة المالية والتقنية يتيح، بالاقتران مع آليات التمويل المتعددة الأطراف، مصدراً للمساعدة المالية والتقنية من أجل مساعدة البلدان على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، بالتشاور مع البلد المعني وموافقته. وطلب المجلس، في قراره 21/16، تعزيز صندوق التبرعات وتفعيله لمساعدة البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض الحالة الخاصة بكل منها. وطلب أيضاً إنشاء مجلس أمناء لصندوق التبرعات وفقاً لقواعد الأمم المتحدة مع مراعاة التمثيل الجغرافي العادل.

2- وتقدم المفوضية السامية الدعم إلى الدول التي تطلب المساعدة من صندوق التبرعات وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 ومرفقه. وتدير المفوضية صندوق التبرعات بالاشتراك مع صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، المنشأ أيضاً بموجب القرار 17/6، والذي ييسر مشاركة البلدان النامية في الاستعراض المتعلق بها. وبما أن المساعدة المشتركة التي يقدمها صندوقا التبرعات تمكن الدول من المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل في جميع مراحلها، فينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع التقرير المتعلق بعمليات صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل⁽¹⁾.

3- وفي عام 2022، أتاح التداخل بين بدء الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل والذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 17/6 فرصة للدول وكيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين للتفكير في التقدم الذي أحرزه صندوقا التبرعات في دعم الدول للمشاركة في الآلية وتقديم المساعدة لتنفيذ التوصيات المنبثقة عنها. وطلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 30/51 المعنون "تعزيز صندوقي التبرعات لآلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان"، المقدم إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز القدرات المكرسة للمفوضية السامية الممولة من الميزانية العادية من أجل تنفيذ ولايتي صندوقي التبرعات، وشجع جميع الدول على النظر في المساهمة فيهما. وعملاً بالقرار نفسه، عقدت المفوضية حلقة نقاش رفيعة المستوى أثناء الدورة الثانية والخمسين للمجلس، ركزت على الإنجازات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من صندوقي التبرعات في تنفيذ ولايتيهما على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، ودرست زيادة استخدام الأموال على النحو الأمثل. وترد استنتاجات حلقة النقاش الرفيعة المستوى في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأنها.

ثانياً - عمليات صندوق التبرعات

ألف - مجلس أمناء صندوق التبرعات

4- يقدم مجلس أمناء صندوق التبرعات المشورة إلى المفوضية بشأن توجيه السياسات والاستراتيجية في مجال تشغيل الصندوق. وفي عام 2013، ونظراً لأوجه التكامل بين ولاية صندوق التبرعات وولاية صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، عين الأمين العام أعضاء الصندوق الأخير للعمل في مجلس أمناء كلا الصندوقين. ويُعين أعضاء مجلس الأمناء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ويُختارون على أساس خبرتهم الواسعة في مجالي حقوق الإنسان

والتعاون التقني. وفي عام 2022، كان المجلس يتألف من الأعضاء التالية أسماؤهم: أزيّتا بيارر عوض (جمهورية إيران الإسلامية) (رئيسة)؛ وسانتياغو كوركويرا - كابيروت (المكسيك)؛ ومورتن كيايرون (الدانمرك)؛ وفاليريا لوتكوفسكا (أوكرانيا)؛ ونوزيفو جانواري - بارديل (جنوب إفريقيا). ويُشغل منصب الرئيس بالتناوب، وتغطي ولايته دورتين على الأقل من دورات مجلس الأمناء.

5- ويعقد مجلس الأمناء دورتين عاديتين في السنة. وقد عقد مجلس الأمناء دورته السابعة عشرة في نيويورك في الفترة من 16 إلى 18 أيار/مايو 2022 لمناقشة أهمية التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان مع كيانات الأمم المتحدة التي تتخذ من نيويورك مقراً لها والتي تضطلع بمسؤوليات رئيسية عبر الركائز الثلاث للمنظمة. وفي هذا السياق، تناول المجلس أيضاً الكيفية التي يمكن بها لنتائج الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات الدولية لحقوق الإنسان أن تسهم في إعمال حقوق الإنسان عن طريق توجيه التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان وإدماجها في عمليات البرمجة القطرية للأمم المتحدة. وشجع مجلس الأمناء المفوضية على النظر في اتخاذ مزيد من المبادرات لضمان إدماج كيانات الأمم المتحدة التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل إدماجاً كاملاً في برامجها، مثل إجراء مناقشات مع رؤساء كيانات الأمم المتحدة ومجالس إدارتها، إذا لزم الأمر، فضلاً عن توسيع نطاق تبادل المعلومات على المستوى التقني.

6- وكانت الدورة الثامنة عشرة للمجلس، التي عقدت في فيجي في الفترة من 6 إلى 8 كانون الأول/ديسمبر، أول دورة يعقدها المجلس في منطقة المحيط الهادئ. واستعرض المجلس برنامج المفوضية للتعاون التقني في المنطقة، مركزاً على العلاقة بين حقوق الإنسان وتغير المناخ والتحول البيئي، وكذلك على الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولأحظت محدودية القدرة الوطنية لبلدان المنطقة، بما في ذلك في مجال تقديم التقارير ومتابعة تنفيذ المعاهدات المصدق عليها أو التوصيات المقبولة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا الصدد، رأت أن الدعم الذي تقدمه المفوضية لتعزيز هذه القدرات يكتسي أهمية خاصة، نظراً لعدم وجود نظام لحقوق الإنسان على الصعيد الإقليمي.

7- وبما أن مجلس الأمناء يشرف على أنشطة الصندوقين، فإن أحدث تقرير قدمه رئيس مجلس إدارة صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان يتضمن معلومات أيضاً عن التعاون التقني من أجل متابعة نتائج الاستعراض الدوري الشامل⁽²⁾.

باء - النتائج التي تحققت بتنفيذ الأنشطة التي دعمها صندوق التبرعات في عام 2022

8- تماشياً مع قرار مجلس حقوق الإنسان 17/6، يقدم صندوق التبرعات المساعدة بالتشاور مع الدولة المعنية وموافقتها، وتكون المفوضية السامية مصدراً للخبرة والدعم التقني. وتكفل المفوضية اتباع نهج شامل على مستوى المفوضية بأكملها بشأن المساعدة المقدمة إلى الدول عن طريق صندوق التبرعات، يعزز تنسيق وتكامل الدعم المقدم من صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان ومن برنامج بناء قدرات هيئات المعاهدات الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة 268/68. ويقدم صندوق التبرعات التمويل الأولي للأنشطة التي يمكن أن تساعد على تعبئة موارد إضافية وبناء شراكات، ولا سيما مع منظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

9- ويمكن لكيانات الدول المشاركة في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل تقديم طلبات الحصول على الدعم إلى المفوضية السامية مباشرة أو إلى أحد مكاتبها الميدانية أو إلى مكتب منسق الأمم المتحدة المقيم في البلد. ويمكن أيضاً تقديم الدعم عن طريق إدماج التوصيات في

البرمجة القطرية للأمم المتحدة دعماً للأولويات الوطنية المتفق عليها مع الدول. ويولّى الاهتمام على سبيل الأولوية للطلبات الواردة من أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن أجل إتاحة المعلومات عن الدعم التقني للدول، يجري بانتظام تحديث الصفحة الشبكية ونشر المواد الإعلامية المتعلقة بصندوق التبرعات، وتُنظَّم جلسات إحاطة مع وفود الدول خلال كل دورة من دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل⁽³⁾.

10- وفي عام 2022، مكّن رفع تدابير مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم صندوق التبرعات من استئناف أنشطته بالكامل. ونفذت عدة مبادرات بدعم من الصندوق في إكوادور، وأوروغواي، وأوزبكستان، والبرازيل، وبليز، وبوتان، وتشاد، وتونس، وجزر القمر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية مولدوفا، وسانت كيتس ونيفس، وصربيا، والصومال، وغيانا، وقيرغيزستان، وكوستاريكا، ولسوتو، ومدغشقر، وموزمبيق. واستناداً إلى اختصاصات الصندوق، تركز المفوضية مساعدتها التقنية على خمسة مجالات ذات أولوية يرد وصفها أدناه.

1- تنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل

11- منذ الجولة الثانية، تركز الاستعراضات تركيزاً خاصاً على تنفيذ التوصيات التي قُبلت في السابق. وتوفر التوصيات مدخلاً هاماً يمكن المفوضية السامية من تعزيز تعاونها البناء مع جميع الدول بضمان تنفيذ عمليات تقودها وتتولى زمام أمرها جهات وطنية. ويرتكز الدعم المقدم من المفوضية على نهج شامل ومتكامل للمساعدة التقنية يراعي التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، إلى جانب توصيات الآليات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تركز المساعدة المقدمة من صندوق التبرعات على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل التي يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً ودائماً في إحداث تغيير على الصعيد الوطني، بما في ذلك عن طريق الإصلاح التشريعي أو المؤسسي. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع المفوضية السامية إيجاد أوجه تآزر بين الجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

12- وفي عام 2022، دعم صندوق التبرعات الأنشطة الرامية إلى تنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل في عدة بلدان. ففي بليز، ساعد مكتب المفوضية السامية الإقليمي لأمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وزارة الخارجية والتجارة والهجرة على إجراء حوار تشاركي مع مختلف الجهات الفاعلة الوطنية، بما في ذلك الكيانات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، فيما يتعلق بإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وأسفرت العملية عن تقديم توصية إلى الحكومة بتعزيز مكتب أمين المظالم الحالي وتوسيعه ليصبح مؤسسة وطنية كاملة لحقوق الإنسان. وقدمت المفوضية التوجيه التقني أيضاً في مجال الإصلاح التشريعي وإعادة الهيكلة التشغيلية للزمين لعملية الانتقال. وسيقدم الاقتراح إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه في عام 2023.

13- وفي تشاد، قدم المكتب القطري للمفوضية الدعم إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بوصفها الآلية الوطنية لرصد أماكن الاحتجاز، بغية تمكينها من المشاركة في عمل لجنة التحقق من الاحتجاز غير القانوني والقيام بزيارات إلى تسعة سجون في كليسم وبول وماو وموسورو وكورو - تورو وفايا وكيلو وبالا وبونغور. وأدت الجهود المبذولة أثناء الزيارات وبعدها إلى إطلاق سراح 180 محتجزاً، بينهم 22 طفلاً و50 لاجئاً وتسعة طالبي لجوء.

(3) انظر الرابط www.ohchr.org/en/hr-bodies/upr/trust-fund-implementation.

14- وفي كوستاريكا، قدم مستشار المفوضية السامية الدعم إلى السلطة القضائية في إجراء تقييم تشاركي لإمكانية لجوء السكان الأصليين إلى العدالة في 11 من أقاليم الشعوب الأصلية، وهي أبروخو مونتيروما، وألتوس دي سان أنطونيو، وبوروكا، وكاباغرا، وشاينا كيشا، ولا كاسونا - كوتو بروس، وماليكو، وري كوري، وساليتير، وتيرابا، وأوخاراس. وشارك في الاجتماعات أكثر من 300 من زعماء وسلطات الشعوب الأصلية من مختلف الأقاليم، وستوفر هذه الاجتماعات الأساس لوضع السياسة المؤسسية للسلطة القضائية فيما يخص وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة.

15- وقُدّم الدعم أيضاً لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بتحسين الوصول إلى العدالة في مدغشقر، حيث نظمت وزارة العدل حملة توعية لأكثر من 6 000 شخص، شملت السلطات المحلية والمدعين العامين والقضاة وأفراد قوات الأمن، من 15 مجتمعاً ريفياً في الجزء الجنوبي من البلد. وأتاحت هذه الحملة تعريف ممثلي السلطات المحلية والسكان عموماً بنظام العدالة في البلد وعرض شواغلهم على مسؤولي الوزارة، بما يشمل المسافات بين المحاكم والمجتمعات الريفية، وطول مدة النظر في الدعاوى، واستخدام اللغة الفرنسية بدلاً من اللغة المحلية في القرارات القضائية. وتعترف وزارة العدل الاستفادة من التعليقات في توجيه الإصلاحات نحو التنفيذ الفعال للتوصيات ذات الصلة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل.

16- وفي الصومال، تلقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دعماً من صندوق التبرعات لفائدة وزارة تنمية شؤون المرأة وحقوق الإنسان في ولاية غالمودوغ من أجل تدريب أفراد الشرطة والمدعين العامين والقضاة والعاملين في الحقل الصحي، والعاملين في مراكز الإيواء، وقادة المجتمعات المحلية، والناشطات في مجال حقوق المرأة، في مجالات الإبلاغ عن حالات العنف الجنساني والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها. وحضر التدريب ما مجموعه 60 مشاركاً (20 امرأة و40 رجلاً)، مما أدى إلى عدة التزامات، بما في ذلك إنشاء مكاتب للشؤون الجنسانية في جميع مراكز الشرطة، وإنشاء منصة للتنسيق، والتعاون بين الوزارة ومحطتين إذاعيتين محليتين لزيادة التوعية العامة في مجال الإبلاغ عن حالات العنف الجنساني عن طريق نظام العدالة الرسمي.

17- وفي جمهورية مولدوفا، ساعد مستشار المفوضية السامية مستشارية الدولة ووزارة العمل والحماية الاجتماعية على تعزيز معارف ومهارات 78 موظفاً مدنياً (67 امرأة و11 رجلاً) في إعداد التقارير المقدمة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في السياسات العامة. واكتسب موظفو الخدمة المدنية، الذين تلقوا تدريباً بدعم من صندوق التبرعات، مهارات لتحليل مشاريع القوانين والوثائق السياسية والبيانات الإحصائية المصنفة بغية تحديد أوجه عدم المساواة المحتملة، وتحديد أسبابها الهيكلية واعتماد تدخلات لمعالجتها. وأعدت المفوضية أيضاً، بالشراكة مع وزارة العدل، دراسة عن تنفيذ قرارات وآراء هيئات المعاهدات في إطار القانون المحلي.

18- وفي قيرغيزستان، درّب مكتب المفوضية الإقليمية لآسيا الوسطى 25 ناشطاً في مجال حقوق الإنسان (15 امرأة و10 رجال)، بينهم 23 من الأشخاص ذوي الإعاقة، على المعايير المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى رصد المعلومات ومدى تحقيق إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. وعقب التدريب، قيّم المشاركون إمكانية الوصول إلى 30 مرفقاً عاماً في بيشكيك و18 في أوش. وساعدت المفوضية المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة في تنظيم اجتماع في أوش، حضره 50 من الأشخاص ذوي الإعاقة (37 امرأة و13 رجلاً)، مع التركيز على الافتقار لإمكانية الوصول المادي والوصول إلى المعلومات في البلد، والتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة السمعية في الحصول على التعليم الثانوي. ودرّبت المفوضية السامية 26 من أعضاء المجلس المحلي للأشخاص ذوي الإعاقة

التابع لمكتب عمدة أوّش (14 امرأة و12 رجلاً) في مجال الاتفاقية، وعلى تنفيذ التوصيات ذات الصلة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وعلى وضع مشروع خطة عمل للمجلس لعام 2023.

19- وفي أوزبكستان، دعت المفوضية، بالشراكة مع المنظمة غير الحكومية "رابطه الأشخاص ذوي الإعاقة في أوزبكستان"، والمركز الوطني لحقوق الإنسان، الحدث الختامي الذي نظّمته مدرسة حقوق الإنسان ودعم الشباب ذوي الإعاقة في طشقند، حيث عرض 20 من الشباب ذوي الإعاقة (13 امرأة و7 رجال) نتائج أنشطتهم في مجال الدعوة. وشاركت المفوضية أيضاً المركز في إعداد دورة بالفديو بلغتي الأوزبك وكازاكالبك ولغة الإشارة عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي تنظيم منتدى عالمي في سمرقند للتتقيف في مجال حقوق الإنسان، مما ييسّر مشاركة سبعة من الشباب ذوي الإعاقة (4 نساء و3 رجال). وقد أشير إلى نتائج المنتدى في مرسوم صدر عن رئيس الجمهورية بالموافقة على البرنامج الوطني للتتقيف في مجال حقوق الإنسان.

20- وفي ليسوتو، مكّن صندوق التبرعات مستشار المفوضية السامية من دعم وزارة التعليم في إجراء مشاورتين عامتين مع المجتمع المدني والقطاع الخاص بشأن السياسة الوطنية للتعليم الشامل للجميع، التي تعزز توفير التعليم الجيد لجميع الطلاب، بمن فيهم ذوو الإعاقة، على أساس منصف. واستُخدم الصندوق أيضاً لترجمة التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل إلى لغة سيسوتو ونشرها عبر برنامج تلفزيوني أسبوعي، وإجراء دراسة عن أهلية التقاضي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلد، وتدريب 40 من ممثلي رابطات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومسؤولين حكوميين وبرلمانيين (25 امرأة و15 رجلاً) في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكيفية رصد تنفيذها.

21- وفي سانت كيتس ونيفيس، دعم صندوق التبرعات إعداد دراسة استقصائية وطنية عن الإعاقة وإجراء تعداد للسكان في نيفيس. وقُدّم الدعم أيضاً لإعداد مواد إعلامية تهدف إلى التوعية بمسألة الإعاقة من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك إنتاج شريطي فيديو قصيرين بالرسوم المتحركة، ولمشاركة سانت كيتس ونيفيس في الحملة الإقليمية المعنونة "أكثر من"، التي تهدف إلى التوعية بالدور الحاسم الذي يؤديه الإدماج والتنوع في إثراء المجتمعات المحلية. وأتاحت الأنشطة تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التطوير لزيادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة. واعتباراً من كانون الثاني/يناير 2023، سيكون لدى وزارة الشباب وكبار السن وشؤون الإعاقة المنشأة حديثاً برنامج أوضح بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

2- إنشاء آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة أو تعزيزها

22- في السنوات الأخيرة، اعتمدت الدول بصورة متزايدة نهجاً أكثر كفاءة واستدامة من أجل الإبلاغ عن تنفيذ التوصيات المقدمة من جميع آليات حقوق الإنسان وبذل جهود لمتابعتها عن طريق إنشاء آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. وتكفل هذه الآليات التنسيق بين الجهات الحكومية وتعمل بالتنسيق مع الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى، مثل مكتب الإحصاء الوطني والبرلمان والجهاز القضائي، وبالتشاور مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.

23- وشجع مجلس حقوق الإنسان، في قراره 33/51، الدول على إنشاء أو تعزيز آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وتبادل الممارسات والخبرات الجيدة، بغية استخدامها في وضع سياسات عامة تتبع نهجاً قائماً على حقوق الإنسان. وتقدم المفوضية السامية المشورة والمساعدة إلى الدول من أجل إنشاء أو تعزيز هذه الآليات، ولا سيما عن طريق برنامجها لبناء قدرات هيئات المعاهدات. وبالتنسيق مع هذه الهيئات، قدم صندوق التبرعات الدعم إلى العديد من البلدان في هذا المجال في عام 2022.

24- وفي إكوادور، قدم مستشار حقوق الإنسان في المفوضية المساعدة التقنية إلى وزارة الخارجية ووزارة شؤون المرأة وحقوق الإنسان من أجل صياغة المرسوم التنفيذي المنشئ للآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة. ومن المقرر أن يُعتمد في عام 2023 هذا المرسوم الذي يدعم إنشاء آلية دائمة مشتركة بين الوكالات تجتمع في إطار الوزارتين وتقدمها أمانة تنفيذية. ودعمت المفوضية أيضاً الوزارتين في تحسين نوعية ونطاق التقرير الوطني المقرر تقديمه خلال الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، ودرّبت 57 ممثلاً للمجتمع المدني (29 امرأة و28 رجلاً) على المشاركة في عملية الاستعراض.

25- وخُطي إنشاء آلية مماثلة بالدعم في جزر القمر وغيانا أيضاً، عن طريق وزارة العدل ووزارة الشؤون البرلمانية والحوكمة، على التوالي. وأنشئت رسمياً في كلا البلدين، آليات وطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، في حزيران/يونيه 2022. وفي غيانا، مكّن صندوق التبرعات أيضاً من تدريب أعضاء الآلية وممثلي الجهات المعنية الرئيسية في مجال حقوق الإنسان في البلد والتزاماته الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وقدمت المفوضية الدعم أيضاً إلى وزارة الشؤون البرلمانية والحوكمة للاحتفال بيوم حقوق الإنسان، وتضمن ذلك تنظيم حلقتي نقاش رفيعتي المستوى، وإقامة معرض لمدة يوم كامل شاركت فيه أكثر من 30 منظمات القطاع العام ومنظمات دولية، ومسابقة للأطفال والشباب في مجالي الفنون والتصوير الفوتوغرافي، وتقديم جائزة للمتطوعين في مجال حقوق الإنسان تقديراً لعملهم المجتمعي من أجل حقوق الفئات الضعيفة.

26- وفي جزر القمر، جرى تدريب 33 من أعضاء الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة على الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذ التوصيات المنبثقة عنها. ومكّن صندوق التبرعات أيضاً من تدريب 60 من قادة المجتمع المدني على دورهم في تنفيذ هذه التوصيات. ونُظمت حلقتا عمل للتوعية في أنجوان وموهيل بغية تعميم الالتزامات التي تعهد بها البلد في سياق الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل في عام 2019.

27- وفي ليسوتو، مكّن صندوق التبرعات مستشار حقوق الإنسان التابع للمفوضية من دعم الآلية الوطنية المنشأة حديثاً للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، التي يرأسها وزير الشؤون القانونية والعدل والشؤون البرلمانية. وجرى تدريب 34 من أعضاء الآلية الوطنية (21 امرأة و13 رجلاً) على إعداد التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان، وعلى متابعة التوصيات المنبثقة عنها. ونتيجة لذلك، صاغت الآلية التقرير الدوري الخامس للبلد المقدم في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. واستُخدم الصندوق أيضاً لدعم الحكومة في إجراء مشاورات مع المجتمع المدني والحكومة المحلية فيما يتعلق بإعداد تقرير منتصف المدة للبلد بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، المقرر تقديمه في عام 2023، ولتعزيز قدرة المؤسسات الرقابية في البلد، بما في ذلك اللجان البرلمانية ذات الصلة، وهيئة الشكاوى التابعة للشرطة ومكتب أمين المظالم، وتدريب 40 من ممثلي المجتمع المدني (23 امرأة و17 رجلاً) على التعامل مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

28- وفي تشاد، دعم مستشار المفوضية السامية إنشاء الأمانة الدائمة للجنة المشتركة بين الوزارات لمتابعة تنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان واعتماد الخطة الاستراتيجية للجنة للفترة 2022-2024. وأدى الدعم المقدم أيضاً إلى صياغة ثلاثة تقارير دورية بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ومشروع قانون بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان تعكف الحكومة ومنظمات المجتمع المدني على تدقيقه قبل اعتماده من قبل المجلس الوطني الانتقالي. وفي إطار هذه العمليات، نُظمت خمس حلقات عمل جمعت 110 مشاركين، من بينهم أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وقادة منظمات المجتمع المدني، ومسؤولون من وزارة العدل.

29- وفي جمهورية مولدوفا، مكن صندوق التبرعات من مواصلة تعزيز الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، المدمجة في المجلس الوطني لحقوق الإنسان وأمانته الدائمة لحقوق الإنسان، والتي تشكل جزءاً من مستشارية الدولة. وقدمت المفوضية الدعم للأمانة الدائمة لحقوق الإنسان في إجراء أربع مشاورات مواضيعية حضرها 60 مشاركاً (48 امرأة و12 رجلاً) من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من مؤسسات الدولة، تناولت التوصيات التي تلقاها البلد في سياق الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل. وأتاحت المشاورات فرصة لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان للاستفادة من الفترة الفاصلة بين الاستعراض المتعلق بالبلد خلال دورة الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل واعتماد نتائج الاستعراض في الدورة التالية لمجلس حقوق الإنسان، من أجل الضغط على السلطات لقبول التوصيات الواردة وتعزيز التدابير اللازمة لتنفيذها.

30- وفي قيرغيزستان، قدم المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع للمفوضية السامية الدعم لأمانة مجلس التنسيق المعني بحقوق الإنسان ووزارة الخارجية من أجل تنظيم سبع فعاليات في مجال بناء القدرات لما مجموعه 152 مشاركاً (73 امرأة و79 رجلاً) بغية تعزيز تعاون أعضاء مجلس التنسيق ومراكز تنسيق حقوق الإنسان التابعة للحكومة ومنظمات المجتمع المدني مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وركزت ثلاث من حلقات العمل على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تحضيراً للحوار الذي سيجري مع اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وركزت حلقتا عمل على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وعُقدت مناقشتان عامتان هدفهما تيسير مشاركة المجتمع المدني مشاركة واسعة النطاق في عملية تقديم التقارير.

31- وفي صربيا، مكن صندوق التبرعات المفوضية من تقديم الدعم لتعزيز قدرات وزارة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والحوار الاجتماعي، التي تتأخر المجلس الوطني لرصد تنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على تقديم تقارير إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومتابعة التوصيات المنبثقة عنها، مع تركيز خاص على نتائج الاستعراض الدوري الشامل. ووضعت الوزارة مؤشرات لمعظم التوصيات الواردة، ووافقت الحكومة على خطة وضعها المجلس لرصد التوصيات الناتجة عن ذلك. وأيد صندوق التبرعات أيضاً إجراء حوار بين الجهات الفاعلة الحكومية ومنظمات المجتمع المدني عن إمكانية توسيع نطاق ولاية المجلس لتشمل متابعة توصيات المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان وقرارات هيئات المعاهدات. ودعمت المفوضية مشاركة المجتمع المدني في العمليات التي تقودها الدولة، مثل صياغة الوثائق التشريعية والسياساتية، وفي المناقشات العامة، من قبيل فعاليات الحوار الاجتماعي التي تستضيفها الوزارة.

32- وفي أوروغواي، قدم مستشار المفوضية لحقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة القطري الدعم للآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، التي تنسق عملها وزارة الخارجية، بغية إدماج الحكومات المحلية في الهيكل المؤسسي للآلية الوطنية، مما سيمكنها من تزويد الآليات الدولية لحقوق الإنسان بمعلومات مفصلة عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات في جميع أنحاء البلد.

33- وفي بوتان، واصلت المفوضية دعم الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. ودعمت المفوضية، بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري، إعداد الوثيقة الأساسية الموحدة لتقارير بوتان المقدمة من هيئات المعاهدات، ولا سيما فيما يتعلق باستعراضها المقبل في إطار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

34- وفي الجمهورية الدومينيكية، مكن صندوق التبرعات مستشار المفوضية السامية لحقوق الإنسان من تعزيز قدرة إدارة حقوق الإنسان التابعة لوزارة الخارجية بتنظيم سلسلة حلقات نقاش عن المسائل الجنسانية،

وحقوق الإنسان والتصدي لجائحة كوفيد-19، حضرها 63 مشاركاً (33 امرأة و30 رجلاً)، وعن الحق في العمل، حضرها 72 مشاركاً (35 امرأة و37 رجلاً)، وعن حماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة، حضرها 83 مشاركاً (44 امرأة و39 رجلاً).

35- وفي موزامبيق، وعقب إنشاء اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، تولت المفوضية، بالتعاون مع وزارة العدل، تدريب 36 من أعضاء اللجنة (14 رجلاً و22 امرأة) في مجال بناء القدرات على تنفيذ ولاية اللجنة تنفيذاً فعالاً. وخلال حلقة العمل، حددت الخطوات اللاحقة اللازمة لوضع الصيغة النهائية للنظام الداخلي وخطة عمل اللجنة. ونوقشت أيضاً زيادة الدعم في مجال بناء القدرات.

36- وفي تونس، دعم المكتب القطري للمفوضية تعزيز الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة لتمكينها من المشاركة في آلية الاستعراض الدوري الشامل، وضمان اتباع نهج شامل وأكثر كفاءة واستدامة في مجال إعداد التقارير المتعلقة بالتوصيات المنبثقة عن الآلية ومتابعة تنفيذها. وأتاحت عملية إعداد التقرير الوطني الفرصة لزيادة تعاون الآلية الوطنية مع منظمات المجتمع المدني عن طريق تنظيم عدة مشاورات. ويسرت المفوضية أيضاً عرض عملية استعراض التقرير الوطني خلال دورة الفريق العامل في دار للسنيما. وحضر البث، الذي تضمن ترجمة بلغة الإشارة، نحو 100 من ممثلي منظمات المجتمع المدني.

3- وضع خطط لتنفيذ التوصيات

37- نتيجة لزيادة القدرات التنسيقية التي توفرها الآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، تعكف الدول على وضع خطط لتنفيذ التوصيات وربطها بالجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي خطط التنفيذ، تُجمّع كافة التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان حسب الموضوع وترتّب حسب أولويتها، وتُسند مسؤوليات التنفيذ إلى الوزارات وكيانات الدولة ويُحدّد إطار زمني للتنفيذ وتُخصّص الموارد وتُحدد مؤشرات التنفيذ.

38- وغالباً ما تُدعم خطط تنفيذ التوصيات بقاعدة بيانات في الوزارة التي تتولى إدارة برمجياتها. وتوفر المفوضية قاعدة البيانات الخاصة بتتبع التوصيات على الصعيد الوطني لعدة بلدان، بناءً على طلبها⁽⁴⁾. وقاعدة البيانات تمكّن الدول من أخذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مباشرة من الفهرس العالمي لحقوق الإنسان الذي وضعته المفوضية السامية⁽⁵⁾، وتجميعها وترتيبها حسب الأولوية، من أجل وضع خطة تنفيذية وإعداد التقارير عن التنفيذ. وأثبت المؤشر أنه أداة مفيدة لإدماج توصيات حقوق الإنسان في خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان، التي توفر نهجاً منظماً لتعزيز أعمال حقوق الإنسان في سياق السياسات العامة.

39- وفي عام 2021، دعم صندوق التبرعات المبادرات التي اقترحتها الدول من أجل وضع خطط لتنفيذ التوصيات وخطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان وإنشاء قواعد بيانات على الإنترنت مرتبطة بها. ففي جزر القمر، على سبيل المثال، قدم المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع للمفوضية السامية الدعم للآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في وضع واعتماد خريطة طريق لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل. وبالمثل، قدمت المفوضية السامية الدعم في موزامبيق، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسفارة النرويج في موزامبيق، إلى وزارة العدل والشؤون الدستورية والدينية لتمكينها

(4) انظر <https://nrt.dohchr.org/about>.

(5) انظر <http://uhri.dohchr.org/ar>.

من وضع خطة لتنفيذ الاستعراض الدوري الشامل للفترة 2022-2025. وأجريت مشاورات عامة لكفالة عملية تشاركية في ثلاث مقاطعات، هي غازا في جنوب البلد، وزامبيزيا في الوسط، ونامبولا في الشمال، حضرها 393 مشاركاً (271 رجلاً و122 امرأة). وجرت المصادقة في آب/أغسطس على الخطة التي انبثقت عن عملية التشاور، خلال حلقة عمل حضرها 51 مشاركاً (35 رجلاً و16 امرأة)، وقدمت إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

40- وفي الجمهورية الدومينيكية، دعم مستشار المفوضية السامية للجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان، التي تضم 37 ممثلاً عن مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وترأسها وزارة الخارجية، من أجل تنقيح الخطة الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2018-2024 وتمديدتها لمدة عامين. وشملت العملية سلسلة حوارات أقران بين أعضاء اللجنة ومسؤولين من الأرجنتين وبيرو وحلقات عمل إعلامية، شملت المنهجية التي أوصت بها المفوضية السامية من أجل وضع وتنقيح خطط العمل المتعلقة بحقوق الإنسان، ومؤشرات لحقوق الإنسان، وإدماج حقوق الإنسان في السياسات العامة. ودعم صندوق التبرعات أيضاً إجراء مشاورات وطنية بشأن مشروع الخطة بمشاركة 150 من منظمات المجتمع المدني. وأقرت الحكومة في كانون الأول/ديسمبر الركيزة الاستراتيجية الأولى للنسخة المنقحة والموسعة للخطة.

41- ومكّن صندوق التبرعات حكومة الجمهورية الدومينيكية من تحديث نظام قاعدة بيانات التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (SIMORED)، وهي أداة مماثلة لقاعدة بيانات تتبع التوصيات الوطنية، بغية تحسين تخطيط وتتبع ورصد تنفيذ التوصيات الدولية والإقليمية في مجال حقوق الإنسان والإبلاغ عنها من خلال قاعدة البيانات (SIMORED Plus)، التي تكفل أيضاً الربط بأهداف التنمية المستدامة وتعزيز الرصد والإبلاغ المتكاملين. وأطلقت قاعدة البيانات المحدثة في حزيران/يونيه، وسيتاح موقعها الإلكتروني للجمهور في عام 2023. وقُدّم الدعم أيضاً لمبادرة مماثلة في إكوادور عن طريق تحسين وتحديث البرنامج المماثل الخاص بها (SiDerechos). ونظم مستشار المفوضية السامية، بالشراكة مع منظمة المجتمع المدني (Idea Dignidad)، ثلاث دورات تدريبية حضرها 42 منسقاً حكومياً لهذه المنصة (32 امرأة و12 رجلاً) بغية تعزيز قدرتهم على استخدام قاعدة البيانات.

42- وفي مدغشقر، دعمت المفوضية الآلية الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة في تنشيط تنفيذ خطة تفعيل الاستعراض الدوري الشامل للفترة 2019-2023. ومن الجوانب المحورية لهذه العملية، بناء قدرات 35 من أعضاء الآلية الوطنية (23 امرأة و12 رجلاً) لتمكينهم من فهم أدوارهم بشكل أفضل واكتساب مهارات عملية لرصد حالة حقوق الإنسان وصياغة التقارير الوطنية. ودعمت المفوضية أيضاً إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتتبع التوصيات تشرف عليها وزارة العدل، بوصفها أمانة الآلية الوطنية.

43- وفي جمهورية مولدوفا، دعم مستشار المفوضية السامية مستشارية الدولة في إجراء تقييم تشاركي لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2018-2022، بمشاركة أكثر من 100 ممثل عن منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومؤسسات الدولة. وكان التقييم مفيداً في تقييم أثر الخطة وتحديد أولويات إطار حقوق الإنسان المستقبلي، الذي يتوقع أن توافق عليه الحكومة في عام 2023.

44- وفي غيانا، قدم مستشار حقوق الإنسان التابع للمفوضية الدعم إلى وزارة الشؤون البرلمانية والحكم في وضع خطة عمل وطنية شاملة لحقوق الإنسان. وبالمثل، في قيرغيزستان، قدم المكتب الإقليمي لآسيا الوسطى التابع للمفوضية السامية المساعدة إلى أمانة مجلس التنسيق المعني بحقوق الإنسان لتمكينه من وضع اللمسات الأخيرة لخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة 2022-2024، التي اعتمدت بعد ذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وقدمت المفوضية الدعم إلى الحكومة كذلك في تقييم تنفيذ التوصيات المقدمة خلال الجولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل.

45- وفي صربيا، قدمت المفوضية الدعم إلى وزارة حقوق الإنسان وحقوق الأقليات والحوار الاجتماعي في تنفيذ الخطوات التحضيرية لوضع أول استراتيجية لحقوق الإنسان في البلد. والتزمت الوزارة أيضاً باستخدام قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات.

4- تعزيز القدرات البرلمانية لأغراض التنفيذ

46- تؤدي البرلمانات دوراً حاسماً في ضمان متابعة التوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراءات تشريعية. وهي ترسي الأساس أيضاً لسيادة القانون وتعزيزها، وتتولى الرقابة على أداء المؤسسات الوطنية وتضمن مراعاة النهج القائمة على الحقوق في الميزانيات الوطنية. وفي عام 2018، أوصت المفوضية السامية، في تقريرها عن مساهمة البرلمانات في عمل مجلس حقوق الإنسان وآلية الاستعراض الدوري الشامل⁽⁶⁾، بأن تنشئ البرلمانات لجاناً معنية بحقوق الإنسان، وأن تعزز تعاونها مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الاستعراض الدوري الشامل.

47- ويُقدّم الدعم لتعزيز قدرة البرلمانات الوطنية على المشاركة في جميع مراحل عملية الاستعراض الدوري الشامل، بالتنسيق مع صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك عن طريق الأنشطة المشتركة مع الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمة الدولية للفرانكوفونية بغية تعزيز تبادل الخبرات. وفي عام 2022، قدم صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل الدعم أيضاً للأنشطة داخل البلد، وذلك على سبيل المثال عن طريق بناء قدرات أعضاء اللجان البرلمانية ذات الصلة في تشاد بهدف تعزيز الوظائف الرقابية لتلك اللجان.

48- وفي البرازيل، واصل المكتب الإقليمي لأمريكا الجنوبية التابع للمفوضية، وفريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم إلى المرصد البرلماني المعني بالاستعراض الدوري الشامل، الذي أنشأه مجلس النواب بدعم من صندوق التبرعات، لتمكينه من التعاون مع السلطات العامة فيما يتعلق بالتوصيات المقدمة إلى البلد من الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وفي حزيران/يونيه، عقد المرصد جلسة استماع علنية بشأن الأشخاص المشردين، بمشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والسلطات الحكومية، وأعضاء البرلمان، وممثلين عن هيئات عامة أخرى ووكالات تابعة للأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، أعد تقرير مواضيعي جديد، إضافة إلى 23 تقريراً صدرت بالفعل في عام 2021. وقُدمت التقارير رسمياً إلى المنسق المقيم للأمم المتحدة في البرازيل للنظر فيها لدى صياغة إطار التعاون الجديد للأمم المتحدة للفترة 2023-2027 في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، جرى إعداد 24 رسماً بيانياً للمعلومات تتضمن النتائج الرئيسية للتقارير ونشرت على نطاق واسع، بما في ذلك على الإنترنت.

49- وقدم صندوق التبرعات الدعم أيضاً من أجل نشر أشرطة فيديو تتناول قضايا حقوق الإنسان الرئيسية، بما في ذلك الصحة العقلية، وحقوق الأشخاص المتحولين جنسياً، وحقوق المنحدرين من أصل أفريقي، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والتصدي للعنف الذي يستهدف المرأة. وأدى إنشاء أفرقة معنية بالبيانات، وتدريب 26 موظفاً في مجلس النواب، إلى تعزيز قدرة الموظفين على رصد تنفيذ توصيات حقوق الإنسان المقدمة إلى البرازيل استناداً إلى معلومات موثوقة. وأسفرت الجهود أيضاً عن تعديلات تشريعية هامة. وبالإضافة إلى التشريع المعتمد في عام 2021، اتخذ مجلس النواب خطوات إضافية في عام 2022 نحو التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

5- تعزيز قدرة أفرقة الأمم المتحدة القطرية

50- من المجالات الإضافية التي يدعمها صندوق التبرعات إدماج التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل وغيره من آليات حقوق الإنسان في وثائق البرمجة القطرية الموحدة للأمم المتحدة. وتمشياً مع نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان⁽⁷⁾، ينبغي أن تنعكس هذه التوصيات بصورة أكبر في التقييمات القطرية المشتركة للأمم المتحدة وأطر التعاون في مجال التنمية المستدامة، وكذلك في البرمجة المتعلقة بفرادى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

51- وقد نُفذت معظم الأنشطة التي استفادت من دعم صندوق التبرعات في عام 2022 بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، دعم الصندوق مبادرات محددة تهدف إلى حشد جهود منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز قدرة الدول على تنفيذ التوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان وتعزيز أوجه التآزر مع الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ففي تونس، على سبيل المثال، استخدم المكتب القطري للمفوضية عملية الاستعراض الدوري الشامل لزيادة توعية فريق الأمم المتحدة القطري بتطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في البرمجة والدعوة إلى إدماج التوصيات في وثائق البرمجة القطرية المشتركة للأمم المتحدة. وقدم دعم مماثل إلى فريق الأمم المتحدة القطري في غيانا. وفي إكوادور، دعمت المفوضية صياغة تقرير فريق الأمم المتحدة القطري المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وذلك بإدماج المعلومات ذات الصلة بالقضايا ذات الأولوية التي حددت خلال المناقشات المشتركة بين الوكالات بشأن التقييم القطري المشترك.

52- وفي أوروغواي، دعم صندوق التبرعات مشاركة فريق الأمم المتحدة القطري في دعم الحكومات المحلية لثلاث مقاطعات، هي تحديداً كانيلونيس وروشا وبايساندو، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي ومواءمتها مع التوصيات التي تلقتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان. ودعم صندوق التبرعات الأنشطة في المقاطعات الثلاث، مثل رسم السياسات العامة للمقاطعات من منظور قائم على حقوق الإنسان، وتحديد الممارسات الجيدة، وتدريب 150 موظفاً تقنياً ومديراً، ونشر كتيبات توجيهية لكل حكومة مقاطعة عن كيفية تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان في التخطيط المحلي. وقرر حاكم روشا استطلاع إمكانية إنشاء وحدة لحقوق الإنسان في حكومته.

53- ومكّن صندوق التبرعات المكتب الإقليمي لأوروبا التابع للمفوضية من دعم وكالات الأمم المتحدة في إطار المنتدى الاستشاري المعني بالحقوق الأساسية التابع للوكالة الأوروبية للحدود وخفر السواحل (Frontex)، بغية تعزيز معرفة هذه الوكالات بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بحقوق الإنسان للمهاجرين التي قبلتها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتعزيز تنفيذها. وساهم المشروع في تعميم التوصيات الصادرة عن آليات حقوق الإنسان في سياسات وإجراءات الوكالة الأوروبية للحدود من أجل حماية حقوق الإنسان.

ثالثاً- الوضع المالي لصندوق التبرعات

54- الجدول (1) أدناه يبين بالتفصيل الوضع المالي للصندوق (الإيرادات والنفقات) حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وقد تجاوز مجموع النفقات التبرعات المحصلة خلال العام، مما يعكس زيادة كبيرة في طلبات الدعم التي تلقتها الدول، واستمر انخفاض التبرعات منذ عام 2019. وصُمِن الصندوق وجود ما يكفي من الاحتياطي لاستمرار العمل في عام 2023.

(7) انظر الرابط www.un.org/en/content/action-for-human-rights/index.shtml.

الجدول 1

بيان الإيرادات والنفقات للفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

النفود	
الإيرادات	
246 786,63	التبرعات الواردة في عام 2022
898,11	المكاسب والخسائر الناتجة عن أسعار الصرف
15 440,70	إيرادات متنوعة وإيرادات الاستثمار
263 125,44	مجموع الإيرادات
النفقات	
27 961,79	تكاليف الموظفين
381 404,15	تكاليف الموظفين الأخرى (أتعاب الخبراء الاستشاريين وتكاليف سفرهم)
37 187,33	سفر الموظفين والخبراء الاستشاريين
	سفر الممثلين والمشاركين في الاجتماعات والحلقات
117 415,47	الدراسية
100 816,26	الخدمات التعاقدية
243 013,49	تكاليف التشغيل العامة والتكاليف المباشرة الأخرى
28 601,56	المعدات والمركبات وقطع الأثاث
-	المنح (أقل من 50 000 دولار) والزمالات
121 732,02	تكاليف دعم البرامج (غير المباشرة)
1 058 132,07	مجموع النفقات
-	تسويات نفقات السنة السابقة (تصفية الالتزامات)
-	صافي زيادة (نقص) الإيرادات عن النفقات للفترة
(795 006,63)	المحددة
1 881 348,36	الرصيد الافتتاحي في 1 كانون الثاني/يناير 2022
-	التبرعات المستحقة غير المدفوعة
1 086 341,73	مجموع رصيد الصندوق في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

55- ويتلقى الصندوق تبرعات من الحكومات والمنظمات والأفراد. واستلم صندوق التبرعات منذ إنشائه وحتى نهاية عام 2022، ما مجموعه 7 434 696 دولاراً من 22 دولة (انظر الجدول 2 أدناه).

56- وفي عام 2022، ساهمت سبعة بلدان في صندوق التبرعات، بمبلغ إجمالي قدره 246 786,63 دولاراً (انظر الجدول 3 أدناه). ويشكل ذلك زيادة في الإيرادات مقارنة بعام 2021، غير أن الحفاظ على المستوى الحالي للدعم خلال الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل والاستجابة للعدد المتزايد من المشاريع

المقترحة الواردة، يستوجب تعزيز الوضع المالي للصندوق تدريجياً بغية الوصول إلى إيرادات سنوية لا تقل عن 1 000 000 دولار من التبرعات.

الجدول 2

التبرعات المقدمة منذ إنشاء صندوق التبرعات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

الدولة المانحة	التبرعات
الاتحاد الروسي	850 000
إسبانيا	195 655
أستراليا	387 580
ألمانيا	1 326 665
الإمارات العربية المتحدة	100 000
باراغواي	3 000
باكستان	11 000
بلجيكا	51 706
جمهورية كوريا	250 000
رومانيا	47 790
سنغافورة	35 000
عمان	10 000
فرنسا	349 919
الفلبين	50 000
كازاخستان	113 865
كولومبيا	40 000
المغرب	500 000
المملكة العربية السعودية	320 000
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	179 033
النرويج	2 283 483
الهند	300 000
هولندا	30 000
مجموع التبرعات	7 434 696

الجدول 3

التبرعات المقدمة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
(بدولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

الدولة المانحة	التبرعات
بلجيكا	51 706,31
سنغافورة	10 000
فرنسا	20 080,32
الفلبيين	25 000
كازاخستان	15 000
المملكة العربية السعودية	25 000
الهند	100 000
مجموع التبرعات	246 786,63

رابعاً - الاستخدام الاستراتيجي لصندوق التبرعات خلال الجولة الرابعة للاستعراض وزيادة القدرات الإقليمية المكرسة لفرع الاستعراض الدوري الشامل

57- مع بدء الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تركز المفوضية السامية على تعزيز تنفيذ التوصيات وتسعى إلى ضمان الإدماج الاستراتيجي للدعم المقدم من صندوق التبرعات في المبادرات والأدوات الأوسع نطاقاً التي طوّرها من أجل تعزيز متابعة الدول للتوصيات المنبثقة عن جميع آليات حقوق الإنسان.

58- ولضمان نشر المعلومات على نطاق واسع عن الدعم المتاح للدول، تعقد المفوضية جلستي إحاطة غير رسميتين لأعضاء وفود الدول خلال كل دورة من دورات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل. وفي عام 2022، بدأت المفوضية أيضاً عقد اجتماعات إعلامية محددة للمندوبين الذين يدعم مشاركتهم في الفريق العامل صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، بغية إنشاء شبكة افتراضية لهؤلاء المندوبين بغية تعزيز تبادل الخبرات وتحديد الممارسات الجيدة في إعداد الاستعراضات ومتابعتها.

59- والمبادرات التي يدعمها صندوق التبرعات تدعم بصورة متزايدة استخدام الأدوات التي أنتجتها المفوضية منذ بداية جولة الثالثة للاستعراض الدوري الشامل بغية تيسير متابعة توصيات الدول وإدماج تلك التوصيات في عمليات البرمجة القطرية للأمم المتحدة. وتشمل هذه الأدوات، فيما يخص كل بلد استُعرضت الحالة فيه، إعداد مصفوفات تشتمل على التوصيات المجمعة حسب الموضوع، والمرتبطة بأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة، ورسوماً بيانية تعكس الاتجاهات السائدة في الفترة بين الجولتين الثانية والثالثة من عملية الاستعراض فيما يتعلق بالتوصيات المقبولة⁽⁸⁾. وتقدم المفوضية السامية

المشورة إلى الدول التي انتهت الاستعراض المتعلق بها، في المجالات التي تستحق اهتماماً خاصاً خلال السنوات الأربع والنصف السابقة لجولة الاستعراض التالية.

60- ومن العناصر الحاسمة في العمل الذي تضطلع به المفوضية لزيادة أثر الأنشطة التي يدعمها صندوق التبرعات تعزيز الشراكات والاستفادة منها. واتخذت مبادرات مشتركة، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة للتنسيق الإنمائي ومكتب دعم بناء السلام، لتعزيز استخدام الاستعراض الدوري الشامل مدخلاً لتعاون الأمم المتحدة مع الدول خلال الجولة الرابعة، وتحقيق تأثير الأنشطة إلى أقصى حد على الصعيد القطري عن طريق الجمع بين مختلف مصادر التمويل.

61- وترد توجيهات محددة لكيانات الأمم المتحدة المشاركة في تنفيذ الأنشطة التي يدعمها صندوق التبرعات في المذكرة التوجيهية العملية المتعلقة بالاستفادة إلى أقصى حد من الاستعراض الدوري الشامل على الصعيد القطري⁽⁹⁾. وقد أعدتها المفوضية السامية تمشياً مع نداء الأمين العام للعمل من أجل حقوق الإنسان، وتتضمن إهداء المشورة بشأن كيفية مشاركة كيانات الأمم المتحدة في عملية الاستعراض. وفي عام 2022، أتاحت المفوضية أيضاً، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التنسيق الإنمائي، مجموعة ممارسات جيدة لمشاركة الأمم المتحدة الاستراتيجية في الاستعراض الدوري الشامل⁽¹⁰⁾، تبيين كيف استخدمت منظومة الأمم المتحدة عملية الاستعراض في 18 بلداً لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومعالجة قضايا حقوق الإنسان ذات الصلة.

تعزيز صندوق التبرعات من أجل آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان

62- صادف عام 2022 الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 17/6، الذي أنشأ فيه المجلس كلا من صندوق التبرعات من أجل المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل وصندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وفي هذا السياق، نُظِم حدثان جانبيان، أحدهما في جنيف على هامش الدورة الحادية والخمسين للمجلس والآخر في نيويورك خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة. وأتاح الحدثان لممثلي الدول وغيرهم من أصحاب المصلحة فرصة مناسبة التوقيت لتبادل أمثلة محددة عن أثر المساعدة المالية والتقنية المقدمة، وسلطا الضوء على أهمية تعزيز الأساس المالي لصندوق التبرعات من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة للدول. وأثناء المناقشة العامة التي جرت في إطار البند 6 من جدول الأعمال خلال دورة المجلس، أكدت وفود دول عدة الدعوة إلى زيادة بناء القدرات وتبادل الممارسات الجيدة.

63- ورحب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 30/51، بمشاركة الدول بنسبة 100 في المائة في الاستعراض الدوري الشامل منذ إنشائه، ورحب أيضاً بالجهود التي بذلها صندوق التبرعات للوفاء الكامل بولايتيهما، وأعترف بالدعم الكبير والمؤثر الذي يقدمه الصندوقان إلى الدول على الرغم من مختلف التحديات المطروحة، وطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز قدرات المفوضية السامية الممولة من الميزانية العادية على تنفيذ ولايتي الصندوقين، بما في ذلك عن طريق زيادة القدرة المخصصة لفرع الاستعراض الدوري الشامل في كل مكتب إقليمي، وشجع جميع الدول على النظر في المساهمة في صندوق التبرعات. وقدمت 73 دولة مشروع القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء.

(9) انظر الرابط www.ohchr.org/Documents/HRBodies/UPR/UPR_Practical_Guidance.pdf

(10) انظر الرابط www.ohchr.org/sites/default/files/2022-02/UPR_good_practices_2022.pdf

64- وبعد موافقة الجمعية العامة على الميزانية ذات الصلة في كانون الأول/ديسمبر 2022، تُبذل الجهود لتعزيز أمانة صندوق التبرعات، وستنشأ جهات تنسيق للاستعراض الدوري الشامل في كل مكتب إقليمي للمفوضية السامية في جميع أنحاء العالم. وستستجيب جهات التنسيق في كل منطقة بسرعة وفعالية لطلبات المساعدة المقدمة من الدول، وتسدي المشورة إلى الدول فيما يتعلق بإعداد المشاريع المقترحة المزمع تقديمها إلى صندوق التبرعات، وتكفل تقديم الدعم لتنفيذها. وستتعاون أيضاً مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لتسهيل دمج التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل في الجهود الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي وثائق البرمجة المشتركة للأمم المتحدة، بما يتماشى مع الإرشادات العملية المتعلقة بالاستفادة القصوى من الاستعراض الدوري الشامل على المستوى القطري.

خامساً - استنتاجات

65- أعطى بدء الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل زخماً جديداً لتعاون المفوضية السامية تعاوناً بناءً مع الدول وكيانات الأمم المتحدة في مجال تنفيذ التوصيات الصادرة عن جميع آليات حقوق الإنسان، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بالدعم المتاح من صندوق التبرعات. وخلال الأنشطة التي نظمت في سياق الذكرى السنوية الخامسة عشرة لاعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان 17/6، أكدت وفود الدول الحاجة إلى مزيد من التعاون التقني وبناء القدرات، مما أدى إلى اعتماد القرار 30/51 وزيادة قدرة المفوضية في جميع المناطق.

66- وابتداءً من عام 2023، سيؤدي إنشاء 11 جهة تنسيق للاستعراض الدوري الشامل في المكاتب الإقليمية للمفوضية السامية إلى زيادة قدرة المفوضية على التعامل مع الدول وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وستقدم جهات التنسيق المشورة بشأن الاستفادة من صندوق التبرعات في متابعة التوصيات المنبثقة عن الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل. وإدراكاً من المفوضية لأهمية مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني مشاركة نشطة في تلك العمليات، فإنها ستواصل تشجيع الدول على إشراك أصحاب المصلحة هؤلاء في المشاريع التي يدعمها صندوق التبرعات.

67- وعملاً بتوجيه مجلس الأمناء بأن تكفل كيانات الأمم المتحدة إدماج التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل إدماجاً كاملاً في برامجها، ستيسر جهات تنسيق الاستعراض الدوري الشامل أيضاً تعاون المفوضية المباشر مع المديرين الإقليميين لمكتب التنسيق الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك مع اللجان الإقليمية. وسييسر صندوق التبرعات هذا التعاون، بما في ذلك عن طريق تنظيم اجتماعات وحلقات دراسية ومشاورات إقليمية ودون إقليمية وغير ذلك من أشكال التفاعل.

68- وسيستند الدعم المقدم إلى البلدان، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية على الصعيد الإقليمي، إلى استخدام وإدماج الأدوات التي تنتجها المفوضية السامية، مثل الرسوم البيانية للمعلومات ومصفوفات التوصيات المجمعة حسب المواضيع والمرتبطة بأهداف محددة من أهداف التنمية المستدامة. وسيستفيد أيضاً من الشراكة القائمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب التنسيق الإنمائي من أجل مواصلة تطوير مجموعة الممارسات الجيدة المتعلقة بالمشاركة الاستراتيجية للأمم المتحدة في الاستعراض الدوري الشامل، ومواصلة ممارسة إجراء مناقشات محددة الهدف مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين قبل إجراء الاستعراض المتعلق بالبلدان المعنية بغية تشجيع مشاركة الفريق القطري بأكمله في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل.

69- ولضمان الإدارة الفعالة للمشاريع التي يدعمها صندوق التبرعات، ستتبنى المفوضية منصة على شبكة الإنترنت لإدارة المشاريع يكون مرتبطاً بالصفحة العامة للصندوق على الإنترنت. وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز المفوضية التنسيق بين صنادقي التبرعات المرتبطين بآلية الاستعراض الدوري الشامل من أجل تقديم دعم شامل ومنسق للدول في جميع مراحل عملية الاستعراض.

70- إن تعزيز أمانة صنادقي التبرعات التابعين لآلية الاستعراض الدوري الشامل، وإنشاء جهات تنسيق في جميع المناطق، وتطوير منصة على شبكة الإنترنت لإدارة المشاريع، من شأنه أن يمنح صندوق التبرعات القدرة اللازمة لدعم الدول بكفاءة خلال الجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، والاستجابة للعدد المتزايد من طلبات المساعدة، مع إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

71- وسيتعين أن تقتزن هذه العملية بزيادة تعزيز الأساس المالي لصندوق التبرعات. وفي حين أن الإدارة الحكيمة لصندوق التبرعات من قبل المفوضية السامية قد كفلت استمرارية العمليات في عام 2023، فإن تقديم المزيد من التبرعات وتوسيع قاعدة المانحين ضروريان لتلبية العدد المتزايد من طلبات الدعم، ومن شأنهما أن يعكسا الأهمية المتزايدة التي توليها الدول في مجلس حقوق الإنسان لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل.

72- إن ضمان استدامة التعاون التقني المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل خلال الجولة الرابعة وتلبية العدد المتزايد من المشاريع المقترحة المقدمة إلى صندوق التبرعات، يستوجب تقديم تبرعات سنوية لا تقل عن 1 000 000 دولار. وفي هذا الصدد، يعد إنشاء فريق أصدقاء الاستعراض الدوري الشامل مؤخراً في إطار مجلس حقوق الإنسان تطوراً إيجابياً يهدف إلى زيادة الدعم المقدم من جميع الدول إلى صنادقي التبرعات من أجل الاستعراض الدوري الشامل.